الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

26 **جماد أول** 1438 –23 **فبراير** 2017

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

3جهات تتحمل مسؤولية تحرش المرضى النفسيين

المصدر: جريدة الوطن الخميس 26 جماد أول 1438هـ - 23 فبراير 2017م
http://alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=294870&CategoryID=3

مكة المكرمة: أحمد الجهني

حمل عضو جمعية حقوق الإنسان في مكة المكرمة الدكتور محمد السهلي وزارات الداخلية، والصحة، والعمل والتنمية الاجتماعية، مسؤولية تعرض الصغار للتحرش من قبل المعتلين النفسيين، وذلك على خلفية مقطع فيديو تم تداوله أول من أمس عبر مواقع التواصل يظهر معتلا نفسيا يتحرش بطفلة.

وقال السهلي لـ«الوطن» إن «مهام الجهات الثلاث القبض على المريض النفسي، وعلاجه، والاعتناء به، كل على حسب تخصصه ومجاله»، مشيرا إلى ضرورة الحد من انتشار هؤلاء المرضى ومشاكلهم التي أصبحت في الآونة الأخيرة ظاهرة يتضرر منها كثيرون.

وأضاف «يجب على تلك الجهات أن تتعاون لاستحداث إدارة مختصة للعناية بالمعتلين نفسيا يعمل بها مختصون، وتهيئة البيئة المناسبة للمعتل، حتى يعود إلى مجتمعه صحيحا قادرا على مواكبة متغيرات الحياة.«

وأوضح استشاري الطب النفسي بوزارة الصحة الدكتور رجب بريسالي لـ«الوطن» أن «الشخصية المعادية للمجتمع تميل للعدوان والعنف، والتحرش بالأطفال، ولا ينطبق عليها وصف المرض نفسيا، فهي مضطربة نفسيا، ولا يعفيها ذلك من العقوبة»، مشددا على واجب أولياء الأمور والمؤسسات العلمية في المحافظة على الأطفال، وتوعيتهم بثقافة المحافظة على النفس، وإبلاغ ذويهم أو الجهات المعنية في حال تعرضهم لأي ضرر.

إلى ذلك، أوضح الناطق الإعلامي بشرطة منطقة مكة المكرمة العقيد دكتور عاطي بن عطية القرشي، أنه «إشارة للمقطع المتداول في مواقع التواصل الاجتماعي، والذي يظهر فيه أحد الأشخاص وهو يمسك بطفله، ويقوم بحركات غير لائقة معها أمام أحد المحال التجارية، تم جمع المعلومات عن المقطع وتحليله، حيث تمكنت شعبة التحريات والبحث الجنائي من تحديد هوية الشخص، وتم ضبطه، وبسماع أقواله اتضحت عليه علامات الاعتلال النفسي، فتم التحفظ عليه تمهيدا لإحالته لجهة الاختصاص».

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الربط الإلكتروني بين "العدل" و"الداخلية" يرفع نسبة تنفيذ الأحكام إلى 86 في المئة

المصدر: جريدة الحياة الخميس 26 جماد أول 1438هـ - 23 فبراير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20326248

الرياض – الحياة
أعلنت وزارة العدل أمس (الأربعاء) أن الربط الإلكتروني مع وزارة الداخلية رفع نسبة تنفيذ الأحكام بنسبة 86 في المئة.
وقال وكيل وزارة العدل لشؤون التنفيذ الدكتور حمد الخضيري إن الربط الإلكتروني رفع كفاءة العمل القضائي ومستوى الخدمات العدلية، مبيناً أن العمليات المنفذة تتضمن التبليغ، والمنع من السفر، وإيقاف الخدمات، ورفع منع السفر، ورفع إيقاف الخدمات، بحسب ما نقلت عنه وكالة الأنباء السعودية (واس).
وأضاف أن قضاء التنفيذ يشهد تطوراً متسارعاً ويحظى باهتمام بالغ من وزير العدل الدكتور وليد الصمعاني، إذ اعتمد الوزير 22 مشروعاً ومبادرة تتضمن حزمة من الإجراءات الرقمية النوعية الهادفة إلى إيجاد حلول مبتكرة لآليات تنفيذ وتفعيل الأحكام القضائية وتطوير بيئة العمل في محاكم التنفيذ.
وكشف أن نسبة العمليات المنفذة من طريق الربط الإلكتروني بلغت 80 في المئة في الفترة من مطلع العام الحالي إلى نهاية ربيع الأول الماضي، إذ بلغت 91776 أمراً من طريق وزارة الداخلية، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، التي بلغ عدد الطلبات المنفذة خلالها 49296 أمراً.
وأوضح أن الربط الإلكتروني بين الوزارتين مكّن قضاة التنفيذ من إكمال العمليات على المنفذ ضدهم إلكترونياً، وفق منظومة رقمية متطورة، مقارنة بالآليات السابقة المتمثلة بمخاطبات حكومية تصل إلى 60 يوماً تقريباً، ليصبح التنفيذ حالياً لحظياً.
وبين أن هذه الخطوة تأتي ضمن توجهات الوزارة لاختزال مدة تنفيذ المادة 46 من نظام التنفيذ من 60 يوماً إلى يوم واحد، وكذلك إلغاء المخاطبات الورقية في ما يخص التبليغ، والمنع من السفر، وإيقاف الخدمات، والقبض، ورفع ذلك إلكترونياً.
وذكر وكيل وزارة العدل أن الربط الإلكتروني مع وزارة الداخلية أفضى إلى تنفيذ 726238 عملية إلكترونية منذ بدء الربط عام 1436هـ.

»التفتيش القضائي» يدشن موقعه الإلكتروني.. ويفعل عدداً من خدماته

>دشن التفتيش القضائي بالمجلس الأعلى للقضاء موقعه الإلكتروني (http://www.ji.scj.gov.sa)، بهدف رصد إنجازاته في قياس الأداء ومتابعة المحاكم وأعمال القضاة والأعمال التطويرية، إلى جانب اللجان العاملة والاجتماعات في التفتيش القضائي المتمثلة في لجنة «الاجتماع الأسبوعي»، وهو اجتماع رئيس التفتيش القضائي بمشرفي إدارات التفتيش، واجتماعات الهيئة العامة للتفتيش القضائي، ولجنة متابعة المساهمات العقارية، واجتماعات رؤساء أجهزة التفتيش القضائي في الوطن العربي، ولجنة القضايا المتعثرة، ولجنة رد الاعتبار.
فيما تتمثل المكتبة الرقمية للتفتيش القضائي في لوائح التفتيش القضائي في الوطن العربي، الدراسات والبحوث وأوراق العمل، إصدارات التفتيش القضائي، فهرسة مكتبة التفتيش القضائي، لوائح التفتيش القضائي في المملكة، الإصدار الأول لمدونة التفتيش القضائي بالمملكة، وثائق المؤتمر الـ11 لرؤساء أجهزة التفتيش القضائي في الدول العربية. أما المركز الإعلامي، فيتضمن: الأخبار، والفيديو، وسجل الصور، وأسئلة متكررة حول التفتيش القضائي، مع إتاحة متابعة أخبار التفتيش القضائي من خلال إدخال البريد الإلكتروني، كما وضع التفتيش القضائي مؤشراً إحصائياً للمتابعات الإلكترونية،

قياس الأداء، قرارات لجنة فحص التقارير، متابعات مباشرة للمحاكم. ويستهدف جهاز التفتيش القضائي ضبط العملية القضائية وتحقيق الرقابة المتكاملة للوصول لعمل قضائي شرعي متقن ذي جودة عالية، من خلال أهداف تفصيلية تتمثل في تقييم وتقويم أعمال القضاة وسير العمل في المحاكم للارتقاء بالأداء القضائي، وحسن سير العمل في المحاكم ولدى القضاة وانتظامه لتحقيق العدالة، والتحقق من سلامة شكوى المستفيدين ضد القضاة من خلال فحصها وسرعة معالجتها والحد منها، والوصول إلى الحقيقة العادلة بالتحقيق في كل ما يقدح في سلامة عمل القاضي أو أدائه لواجباته الوظيفية.
كما يهدف أيضاً للوصول إلى تقويم وتقييم عادل متقن لتقارير المفتشين القضائيين لضمان جودة العملية التفتيشية، والارتقاء بالعملية القضائية في الجانب الموضوعي والإجرائي من خلال تطبيق معايير الجودة الشاملة والمستدامة، لتحقيق غاية ومقصد القضاء الشرعي، وتطوير الأنظمة الإلكترونية العاملة في المحاكم والتفتيش القضائي، وربط المفتشين القضائيين بهذه الأنظمة، وتقريب المعلومة القضائية الموضوعية والإجرائية للقضاة من خلال رصد الملحوظات التفتيشية المعتمدة، وإصدار مدونة بها، وتوثيق قاعدة بيانات لأعمال القضاة للإفادة منها عند الاقتضاء تتصف بالسرية والخصوصية.
ويستعرض التفتيش القضائي من خلال موقعه، الهيئة العامة للتفتيش القضائي التي ينضوي تحتها عموم المفتشين القضائيين وتجتمع بصورة دورية لرسم سياسة التفتيش القضائي وتقرير مبادئه وضبط إجراءاته ومناقشة آلية تطويره ومعوقات جودة منتجاته وفق رؤية جماعية تشاورية منضبطة بقواعد وخريطة تنظيمية لعملها الموضوعي والإداري يتحقق معه هدفها.

مطالبة برفع الراتب التقاعدي ليتناسب مع التضخم

المصدر: جريدة الحياة الخميس 26 جماد أول 1438هـ - 23 فبراير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20326247

الرياض - سعاد الشمراني
طالب عضو شورى برفع الراتب التقاعدي للمشمولين بالتأمينات الاجتماعية، بما يتناسب مع التضخم السنوي، في حين طالب آخر بإلغاء حسم »ساند» من رواتب موظفي الحكومة.
وحذّر أعضاء المجلس خلال مناقشة تقرير اللجنة المالية بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للعام 1436-1437هـ، من أن التأمينات متجهة إلى عجز مالي، مطالبين بضرورة مواجهة العجز بدراسة استثماراتها وليس على حساب الموظف، منتقدين خبير التأمينات الاجتماعي وشككوا في خبرته.
وانتقد الدكتور واصل المذن الخبير الاكتواري للتأمينات الذي وضع توصيات وحلولاً »تفسر الماء بالماء»، منها المطالبة بإصلاحات لسد العجز المالي في المؤسسة، وتساءل عن ماهية الإصلاحات التي طالب بها.
ولاحظ الدكتور سعيد الشيخ أن جزءاً من مداخيل التأمينات الاجتماعية تتم تغطيته من الاشتراكات الجديدة وليس من الدخل الاستثماري للمؤسسة، ما يسبب عجزاً اكتوارياً متصاعداً كل عام.
وأكد ناصر النعيم ضرورة الحصول على معلومات عن أعمال شركة «حصانة» الذراع الاستثمارية لمؤسسة التأمينات الاجتماعية، في حين تساءل الدكتور إياس الهاجري عن قيمة استثمارات التأمينات الاجتماعية واستراتيجيتها الاستثمارية للمرحلة المقبلة لرفع عوائدها المالية.
واقترح الدكتور خالد آل سعود إلغاء الحسم من رواتب موظفي القطاع الحكومي المشمولين بالتأمينات الاجتماعية من خلال نظام التعطل عن العمل (ساند)، وطالب بمعلومات تفصيلية عن فئات المشتركين وأعدادهم والتي ستكشف عن حجم السعودة الوهمية. ورأى الدكتور سعدون السعدون أن الحد الأدنى للراتب التقاعدي للمشمولين بالتأمينات الاجتماعية الذي يصل إلى 3 آلاف ريال لا يتناسب مع تكاليف المعيشة، وطالب بأن يكون الراتب متناسباً مع التضخم السنوي، وعدم التعامل مع راتب المتقاعد المتوفى على أنه إرث شهري يوزع على الورثة، مؤكداً ضرورة صرفه كاملاً. غير أن الدكتور عبدالله البلوي توقع أن ترتفع مداخيل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من الاشتراكات في ظل التوجه لخصخصة بعض الجهات الحكومية بحسب ما تقتضيه رؤية المملكة 2030، داعياً على إعادة الدراسة الاكتوارية بناء على ذلك .وشدد الدكتور غازي بن زقر على ضرورة مواجهة العجز الاكتواري المتوقع، مطالباً بأهمية أن تكون حلولاً

مناسبة لا يتأثر منها الموظف، في حين طالب محمد العقلا بإعادة دراسة المجال الاستثماري والمالي للمؤسسة حتى لا تصل الحال بالمتقاعدين إلى الاستفادة من الضمان الاجتماعي.
وحض الدكتور صالح الشهيب على ضبط الاستثمارات في سوق الأسهم والتي تشارك المؤسسة فيها بقيمة 99 بليون ريال، وتساءل عن الآثار الاجتماعية لذلك.
وكانت اللجنة المالية بمجلس الشورى أوصت في تقريرها حول التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للعام 1436-1437هـ، بتضمين التقرير المقبل ما تم تفعيله من التوصيات التي قدمها الخبير الاكتواري، والإسراع إلى تبني المرئيات التي توصل إليها تقرير المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بأهمية تحديث شروط التقاعد الباكر.

«شرطة الرياض» تحرر مواطنة وابنتها من قبضة «طليقها»

المصدر: جريدة الحياة الخميس 26 جماد أول 1438هـ - 23 فبراير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20326264

الرياض - «الحياة»
تمكنت شرطة منطقة الرياض من تنفيذ عملية اقتحام ناجحة لأحد المباني السكنية غرب العاصمة الرياض، وتحرير مواطنة وابنتها وعاملة منزلية كن محتجزات داخله والسيطرة على محتجزهن (سعودي الجنسية- في العقد الرابع من العمر)، وبحوزته سلاح ناري وذخيرة حية، وذلك بتوجيه ومتابعة من أمير المنطقة.
وكان مركز شرطة العريجاء تلقى نداءات استغاثة من امرأة (سعودية الجنسية) تفيد بقيام طليقها باحتجازها وابنتها وعاملتها المنزلية داخل المنزل، وإطلاق النار عليهن بقصد تهديدهن بسلاح من نوع رشاش ومسدس. وعلى الفور قامت شرطة المنطقة بدراسة الموقف وتحليل المعلومات كافة، وتشكيل قوة أمنية بإسناد من (قوة المهمات والواجبات الخاصة والدفاع المدني) للتعامل مع البلاغ بما يقتضيه الموقف، مع الحرص على سلامة المحتجزات وعدم تعرضهن لأي أذى.
وبالانتقال للموقع، شوهد الجاني أمام البوابة الرئيسة، إذ بادر القوة المكلفة بالتعامل مع البلاغ بإطلاق النار والتحصن داخل المبنى.
إثر ذلك، قامت القوة المكلفة بالمهمة بمباشرة خططها الميدانية لتحرير المحتجزات من خلال إحداث فتحة في جدار المبنى، بالتعاون مع إدارة الدفاع المدني في المنطقة، كما قامت بعملية إنزال على سطح المبنى، واقتحامه ومباغتة الجاني والسيطرة عليه وضبطه بعد قيامه بإطلاق النار باتجاه فريق الدهم، حال مشاهدته لهم (من دون وقوع أي إصابات، ولله الحمد.)
وعثر بحوزته على سلاح من نوع رشاش، ومسدس، ومخزنين وعدد من الذخيرة الحية، وتم ضبط المتهم وتوقيفه بمركز الشرطة المختص، وتحريز الأسلحة والذخيرة المضبوطة، وإشعار فرع هيئة التحقيق والادعاء العام بمنطقة الرياض لإكمال اللازم بحسب الاختصاص.

عضو يقترح إلغاء الحسم من راتب الموظف الحكومي لـ «ساند»

«الشورى» يحث التأمينات الاجتماعية على تحديث شروط التقاعد المبكر

المصدر: جريدة الرياض الخميس 26 جماد أول 1438هـ - 23 فبراير 2017م
http://www.alriyadh.com/1573177

لرياض - عبدالسلام البلوي
طالب مجلس الشورى التأمينات الاجتماعية بالإسراع في تبني المرئيات التي توصل لها تقرير المؤسسة بأهمية تحديث شروط التقاعد المبكر، ودعاها إلى تضمين التقرير المقبل ما تم تفعيله من التوصيات التي قدمها الخبير الاكتواري.
واقترح عضو شورى إلغاء الحسم من رواتب موظفي القطاع الحكومي المشمولين بالتأمينات الاجتماعية من خلال نظام التعطل عن العمل (ساند)، مطالباً بمعلومات تفصيلية عن فئات المشتركين وأعدادهم والتي سوف تكشف عن حجم السعودة الوهمية، كما رأى عضو أن الحد الأدنى للراتب التقاعدي للمشمولين بالتأمينات الاجتماعية لا يتناسب مع تكاليف المعيشة، وطالب بعدم التعامل مع راتب المتقاعد المتوفى على أنه إرث شهري يوزع على الورثة، مؤكداً على ضرورة صرفه كاملاً، وأكد أحد الأعضاء ضرورة الحصول على معلومات عن أعمال شركة حصانة الذراع الاستثماري لمؤسسة التأمينات الاجتماعية، وتساءل آخر عن قيمة استثمارات التأمينات الاجتماعية واستراتيجيتها الاستثمارية للمرحلة القادمة لرفع عوائدها المالية.
جاء ذلك في مناقشة التقرير السنوي للعام 36-1437 للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في جلسة الشورى التي عقدت أمس برئاسة د. محمد الجفري.
وتوقع عبدالله البلوي ارتفاع مداخيل المؤسسة من الاشتراكات في ظل التوجه لخصخصة بعض الجهات الحكومية مطالباً بإعادة الدراسة الاكتوارية بناءً على ذلك، كما دعا غازي بن زقر إلى مواجهة العجز الاكتواري المتوقع للمؤسسة.
وضمن جلسة الشورى الثامنة عشرة، ناقش المجلس تقرير هيئة السياحة وتوصيات اللجنة المختصة، ورأى أحد الأعضاء أن ثمة العديد من المواقع السياحية لم تتوفر فيها الخدمات مما يتطلب من الهيئة العامة للسياحة التنسيق مع جهات حكومية ومستثمرين من القطاع الخاص لتوفيرها، فيما لاحظ آخر أن هناك تجاوزات للأسعار في العديد من الفنادق والشقق المفروشة خصوصاً خلال المواسم، وطالب آخر بإيجاد بيئة سياحية مثالية تتوفر فيها الخدمات بجودة عالية وأسعار في متناول المواطنين، واقترح عضو أن تنسق هيئة السياحة مع هيئة الترفيه لتنظيم الفعاليات الترفيهية في الأماكن السياحية، وتساءلت عضو عن جهود الهيئة في مواجهة تشويه صورة السياحة الداخلية خاصة فيما يتعلق بأسعار الفنادق والشقق المفروشة، وعن مدى التعاون بين هيئتي السياحة والترفيه.
وأشاد فيصل آل فاضل بجهود هيئة السياحة في تحديث البنية التحتية لقطاع السياحة، كما تساءل عن أوضاع مرافق الإيواء السياحي في ظل الرسوم التي تفرضها الهيئة والرسوم البلدية مما قد يتسبب في ارتفاع أسعار تلك المرافق، وأشار أحد الأعضاء إلى تعطل المنفعة من بعض الأوقاف بسبب تصنيفها من قبل الهيئة تراثاً وطنياً.

.

حاسة سادسة للمرأة تكشف "المتحرش"

المصدر: جريدة الرياض الخميس 26 جماد أول 1438هـ - 23 فبراير 2017م
http://www.alriyadh.com/1573203

جدة - منى الحيدري
طالبت رئيس وحدة التمكين في جامعة الملك عبدالعزيز استشارية النساء والتوليد والعقم، د. سامية العمودي، بسن قوانين وتشريعات وعقوبات لردع المتحرشين، أسوة بكل دول العالم، سعياً للحد من سلبياته على المجتمع، خصوصاً مع توجه الدولة العام لتعزيز إشراك المرأة في العمل والإنتاج.
وقالت خلال فعاليات مؤتمر الجمعية السعودية للنساء والولادة الذي حمل شعار "صحة المرأة محط اهتمامنا"، "إن فعل التحرش شعور قاسي وخطر يهدد صحة المرأة وسلامة الطفل وذوي الاحتياجات الخاصة والمراهقين والمراهقات والمربيات في المنازل، مؤكدة أن التمكين الصحي يسعى لتوفير المعلومة لأخذ القرار السليم في الحياة بشكل عام"، لافتةً إلى أن كل المجتمعات تعاني من مشكلات التحرش، وهي مشكلة أزلية، لكنها مع تطور وسائل الإعلام أصبحت ظاهرة على السطح، مضيفة "الأنثى لديها حاسة سادسة لشم رائحة التحرش، من خلال نظرة مزعجة أو من خلال كلمة تحمل مدلولات تثير الريبة أو تلميحات غير لائقة."
وأشارت د. العمودي، خلال محاضرتها "التحرش الجنسي في البيت والعمل"، إلى أن التحرش الجنسي ليس بالضرورة أن يكون ممارسة جنسية حتى يطلق عليه "تحرش"، منوهة إلى وجود بعض الإحصاءات التي تشير إلى كثرة أعداد الأطفال دون سن الرابعة عشرة الذين تعرضوا للتحرش، ما يثير القلق، خصوصاً أن المتحرش عادة ما يكون من أقارب الطفل.

«التأمين الطبي» للمعلمين والمعلمات "اختياري" وبالتقسيط من رواتبهم

المصدر: جريدة المدينة الخميس 26 جماد أول 1438هـ - 23 فبراير 2017م
http://www.al-madina.com/article/510564

علمت «المدينة» من مصادرها أنه سيتم فرض رسوم على التأمين الطبي للمعلمين والمعلمات، يتم سدادها في شكل اشتراك دوري.. على أن يكون هذا الأمر اختياريًا لمن يرغب، وكذلك وفق الخطة المعدة للعلاج بالمستشفيات الخاصة والحكومية الكبرى.
فيما أنهت وزارة التعليم أعمال التنسيق مع بعض شركات التأمين؛ للحصول على تخفيض خاص، من أجل المساهمة في حصول المعلمين والمعلمات على «تأمين طبي»، ومن المقرر أن يستلم المستفيدون بطاقات التأمين الصحي خلال 3 أشهر مقبلة.. ويتوقع أن تقوم الوزارة بتدشين موقع ليقوم المعلمون الراغبون في التأمين بتسجيل بيانتهم للاشتراك بأسمائهم وعوائلهم، لكي يتسنى لهم الاستفادة من الخدمات الطبية المقدمة.

تجدر الإشارة إلى أن التأمين الطبي المجاني، على حساب القطاعات الحكومية، ممنوع حتى الآن؛ لعدم وجود أي ميزانية لهذا النوع من المشروعات، إضافة إلى وجود علاج مجاني بالمراكز الصحية، والمستشفيات الحكومية، في الوقت الحالي.
فيما أن هناك مخاوف من عدم نجاح المشروع، خاصة أن وزارة الشؤون البلدية والقروية، شرعت في تطبيق المشروع قبل أشهر، ولم يحقق إقبالاً من الموظفين بها.

وفاة سيدة بينبع نتيجة حقنها بإبرة في مستوصف خاص

المصدر: جريدة المدينة الخميس 26 جماد أول 1438هـ - 23 فبراير 2017م
http://www.al-madina.com/article/510563

توفيت امراة في العقد الخامس من العمر بعد أن تم حقنها بإبرة في أحد المستوصفات الخاصة بمحافظة ينبع.
وتبين من التفاصيل حسب مصدر مطلع لـ«المدينة» أن سيدة في العقد الخامس من العمر من خارج ينبع، حضرت بمعية أولادها لمراجعة أحد المستوصفات الخاصة بمحافظة ينبع، وكانت تعاني من حساسية، وقامت طبيبة بالمركز بصرف إبرة للسيدة وتم حقنها بها، حيث توفيت مباشرة في المستوصف، وتم نقلها لثلاجة الموتي بينبع.
وأضاف المصدر: إنه حدثت مشادة بين أبناء المتوفية والأطباء وتم استدعاء الشرطة، وتم أخذ أقول الأطباء وأخرجوا بكفالة نظرًا لعدم الاختصاص في التحقيقات الطبية.
وذكر مصدر طبي أنه لا يمكن الجزم بحدوث خطأ طبي إلا بعد إجراء التحقيقات والكشف عن ملابسات الواقعة.

مليونا ريال لأسر السجناء والمفرج عنهم بالباحة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 26 جماد أول 1438هـ - 23 فبراير 2017م
http://www.al-madina.com/article/510532

محمد البيضاني - الباحة
فذ فرع اللجنة الوطنية للسجناء وأسرهم والمفرج عنهم «تراحم» بمنطقة الباحة عددًا من البرامج الثقافية والاجتماعية والصحية والمساعدات المالية والدورات التدريبية بالتعاون مع سجون الباحة والجامعة والضمان الاجتماعي والمؤسسة العامة للتدريب التقني لأسر النزلاء والمفرج عنهم خلال الأربعة أشهر الماضية بما تزيد قيمته عن مليونين وخمسمائة ريال.
وأوضح المدير التنفيذي للجنة أحمد بن حيان حرص مجلس إدارة الجمعية على تفعيل دور اللجنة والقيام بدورها على أكمل وجه وتحقيق أهدافها من خلال إنشاء المشروعات وإقامة الورش التدريبية لنزلاء في السجون والتي شملت دورات تدريبية في مجال اللغة الإنجليزية وأخرى في صيانة الجوالات والحاسب إضافة الى تغطية احتياجات السجناء وأسرهم بالمواد الغذائية والمستلزمات الضرورية مثل الملابس والبطانيات والكسوة الشتوية وغيرها، كما تعمل اللجنة على احتواء المفرج عنهم وأسرهم ومساعدتهم على مواجهة الحياة عن طريق عمل شريف يقتاتون منه وأسرهم.

أكد استقبال 800 قضية يومياً بكادر لا يتجاوز 2300محقق

رئيس "هيئة التحقيق": لا مشكلات.. لا مواقف سلبية.. لا قصور مع الأمن العام

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 26 جماد أول 1438هـ - 23 فبراير 2017م
http://okaz.com.sa/article/1529265

عيسى الشاماني (الرياض(

قدر رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام الشيخ محمد آل عبدالله ما يصل للهيئة من قضايا يوميا بنحو 800 قضية على مستوى المناطق، في وقت يعمل بالهيئة نحو 2300 عضو، يساندهم أربعة آلاف إداري، مؤكدا أن «العمل ضخم والإحصاءات كبيرة، لكن رجال هيئة التحقيق والادعاء العام يواصلون العمل ليل نهار بتعاون مستمر مع رجال الشرطة.«

وقال في مؤتمر صحفي عقده مع رئيس الأمن العام الفريق عثمان المحرج، على هامش الملتقى الثالث بين الهيئة والأمن العام في نادي الضباط في الرياض أمس (الأربعاء)، إن الهيئة تعمل برفقة الشرطة بما يخدم الصالح العام، ولا توجد هناك أية مشكلات أو مواقف سلبية.

واعتبر الاجتماع مع الأمن العام لا يعني أن هناك مشكلات، وإنما هو بمثابة لقاء لرفع النشاط والحيوية والارتقاء بمستوى الأداء، وهو المطلب الرئيسي الذي يسعون إليه، مؤكدا «لا مشكلات أو مواقف سلبية ولا قصور في العمل، ولكن نطمح للأداء الأفضل.«

وأضاف: «هناك إنجازات ضخمة وتحقيقات عدلية وشيء يقدم للمحاكم، وكل ذلك وفق التعاون القائم بين رجال الأمن ورجال هيئة التحقيق والادعاء العام، فهناك تواصل قائم ومستمر على مدار الساعة بين الادعاء العام ورجال الأمن، وهو ما يثبت أن هناك رجالا يعملون في الليل والنهار.«

واعتبر آل عبدالله كفاءة المحققين وتدريبهم وتأهيلهم تجعل المحقق يقوم بعمل كبير، «فالهيئة تهتم باختيار الكفاءات، وتعتني أيضا بالتدريب وتطوير الخبرات، وعندها يصبح المحقق يقدم عملا كبيرا، فلا يصح أن نقول إن المحققين لديهم قصور في عملهم، لكننا نتطلع إلى زيادة عددهم.«

وأضاف: «في جميع دول العالم إذا وجدت قضية ما فإن المدعي العام هو من ينوب عن المجتمع للتحقيق فيها». وردا على سؤال لـ«عكاظ» قال: «الهيئة تقوم بما يوكل إليها من تحقيقات في قضايا الإرهاب، وأيضا تقوم بمهمة الادعاء في هذه القضايا.«

من جهته، قال مدير الأمن العام الفريق عثمان المحرج إن الملتقى يهدف في النهاية إلى تطوير آلية العمل الأمني في ما يخص الجوانب المشتركة بين الجهتين، مبينا أن معظم القضايا الأمنية تحال إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، وأن رجال الأمن العام هم رجال قبض، وهم من يبحث عن الدليل، ويقدمه لرجل التحقيق في الهيئة.

وبين المحرج أن «هناك تناغما وانسجاما ورقيا في العلاقة إيمانا من الجميع بسمو الهدف وأحادية الرسالة، فهدفنا واحد ومهمتنا واحدة»..

10شروط للمملكة قبل تنفيذ المساعدة القانونية لأي دولة أخرى

المصدر: جريدة الوطن الخميس 26 جماد أول 1438هـ - 23 فبراير 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=294952&CategoryID=5

كشف دليل إجراءات استرداد الموجودات التابع للإدارة العامة للشؤون القانونية والتعاون الدولي في وزارة الداخلية، عن 10 شروط يجب توافرها في أي طلب مساعدة قانونية يرد إلى المملكة من الدول الأخرى، في حين أوضح النظام المعمول به في المملكة جواز إرسال معلومات ذات صلة بمسائل جنائية إلى سلطات مختصة في دول أخرى، دون تلقي طلب مسبق، عندما يعتقد أن هذه المعلومات يمكن أن تساعد تلك السلطات على القيام بالتحريات والإجراءات الجنائية.

توافر المعلومات حول الطلب

من الشروط والبيانات التي يجب توافرها في طلب المساعدة القانونية، أن يتوافر في الطلب أكبر قدر ممكن من المعلومات حول موضوع الطلب، وذلك لتسهيل تنفيذ الطلب من حيث توجيهه للجهة المختصة به، وكذلك سلامة تحديد الوصف القانوني للجرم المقترف.

ومن تلك البيانات:

- 1 المستند القانوني المعتمد عليه في تقديم الطلب.
- 2تحديد اسم واختصاصات السلطة الصادر عنها الطلب المكلفة بالتحقيقات أو الملاحقات أو الإجراءات القضائية، وقنوات الاتصال المباشر في حال توافرها.
- 3موضوع الطلب موضحا به نوع القضية ووصف للتهمة أو الجرم المرتكب والبيانات التفصيلية المتعلقة بوقائعها.
- 4الغرض الذي من أجله تطلب الأدلة أو المعلومات أو الإجراءات.
- 5تحديد أسماء الأشخاص المعنيين ومعلوماتهم الشخصية، ومحال إقاماتهم وجنسياتهم، والأسئلة المطلوب توجيهها إليهم قدر الإمكان.
- 6تحديد مهلة زمنية في حال تطلب الأمر لتحقيق الطلب خلالها.
- 7الأسباب والحيثيات التي بني عليها الاعتقاد بأن موضوع الطلب على علاقة بالجرم المرتكب.
- 8إذا كان الطلب يتعلق بتفتيش مكان أو ضبط موجودات أو مصادرتها فيجب أن يتضمن الطلب وصفا دقيقا لها.
- 9نسخة من الأمر أو الحكم الصادر عن الجهة القضائية المختصة عند الاقتضاء.
- 10تعهد خطي من الدولة الطالبة على سرية المعلومات أو الأدلة التي تزود بها في تحقيقات أو ملاحقات أو إجراءات قضائية، وألا تستخدم في غير الأغراض التي وردت في الطلب، دون موافقة سابقة.

التعاون غير الرسمي

وبيّن النظام أن المملكة ترحب بالتعاون غير الرسمي في هذا المجال، وتبذل كامل جهودها لتيسير تبادل المعلومات، مع الأخذ في الاعتبار أن التعاون غير الرسمي لا يمكن أن يحل محل الطلب الرسمي للمساعدة القانونية، لكن من شأنه التمهيد له.

المعاملة بالمثل

وبحسب النظام المعمول به، يتم تقديم المساعدة القانونية في المملكة فيما يتعلق بالمسائل الجنائية، بما فيها استعادة الموجودات، وفقا للاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وفي حال عدم وجود اتفاقية أو معاهدة مع دولة أجنبية حول ذلك، فإن المملكة تقدم المساعدة القانونية على أساس مبدأ المعاملة بالمثل، ويكون ذلك بالتزام مكتوب يوجه للمملكة من السلطات المختصة في الدولة الطالبة للمساعدة القانونية.

شرط وجود اتفاقية ثنائية

أكد النظام أن المملكة تشترط وجود اتفاقية ثنائية قبل البدء في رد أي أموال أو موجودات أو التصرف فيها للدول الأخرى، وإذا تلقت المملكة عدة طلبات للمساعدة القانونية من دول مختلفة، فتكون الأولوية للدولة التي ترتبط مع المملكة باتفاقية ثنائية، ثم للدولة التي ترتبط مع المملكة باتفاقية متعددة الأطراف، ثم للدول الأخرى وفقا لمبدأ المعاملة بالمثل.

النفقات والتكاليف

أكد النظام أن المملكة لا تتقاضى أي رسوم أو مصروفات على ما تبذله من مساعدة قانونية متبادلة، وتتحمل التكاليف العادية لتنفيذ الطلب، كما أن للمملكة أن تستقطع نفقات معقولة مقابل الجهود، التي تكبدتها سلطاتها المختصة في عمليات التحقيق أو الملاحقة أو الإجراءات القضائية المؤدية إلى استرداد الموجودات المصادرة.

حالات عدم تنفيذ طلب المساعدة أو تأجيله

إذا لم يقدم الطلب وفقا لمقتضيات البيانات المطلوب توافرها

إذا كان تنفيذ الطلب يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية أو يمس سيادة المملكة أو أمنها أو نظامها العام أو مصالحها الأساسية

إذا كان هناك انتفاء لازدواجية التجريم، إلا أنه يجوز للمملكة تقديم المساعدة بالقدر الذي تقرره حسب تقديرها

للمملكة تأجيل المساعدة القانونية المتبادلة، لكونها تتعارض مع تحقيقات أو ملاحقات أو إجراءات قضائية جارية.

وظائف القياديين الأجانب تقضي على البطالة لـ10 سنوات قادمة

المصدر: جريدة الوطن الخميس 26 جماد أول 1438هـ - 23 فبراير 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=294917&CategoryID=2

الرياض : بندر التركي 22-02-2017 11:20 PM

انتقد نائب رئيس اللجنة السعودية لسوق العمل بمجلس الغرف السعودية مجد المحمدي سياسة وزارة العمل والتنمية الاجتماعية حيال السماح للقطاع الخاص بتعيين الأجانب في وظائف قيادية، كاشفا أن وظائف المسؤولين الوافدين من مديرين ورؤساء أقسام في حال استبدالها للسعوديين ستقضي على البطالة السعودية لمدة 10 سنوات قادمة، يأتي ذلك في الوقت الذي بلغ معدل البطالة خلال الربع الثالث من العام الماضي 12.1%، مرتفعا عن معدله في الربع الثاني من العام نفسه الذي سجل 11.6%.

الهرم المقلوب

مجد المحمدي كشف لـ«الوطن»، أن الوزارة تنظر إلى الهرم الوظيفي من القاعدة دون أن تنظر إلى رأس الهرم من الوظائف القيادية التي تتناسب مع مؤهلات السعوديين، موضحا أن هناك ما لا يقل عن 500 ألف وظيفة أجنبية من الممكن استغلالها لتوظيف المواطنين والمواطنات، مبينا في الوقت ذاته أن عملية استبدال هذه الوظائف تتم عبر إيقاف هذه المهن من الاستقدام أو تجديد الإقامة، حيث يصرف للوافد مكافأة نهاية الخدمة لتكون شاغرة ومهيأة للسعودي.

تعليم الجامعات

ذكر المحمدي، أنه يجب على الجامعات السعودية أن تفتح خط مسار وظيفي بالتعاون مع القطاع الخاص بحيث تلبي المتطلبات الوظيفية للمؤسسات والشركات، مشيرا إلى أن الخطة التعليمية الحالية خاطئة كون أغلب التخصصات فيها لا تتناسب مع السوق المحلي، وأن بعض التعيينات في هذه الشركات تتم عبر احتساب شهادة الثانوية للمتقدم على الوظيفة والاستغناء عن الشهادة الجامعية كونها تختلف عن التخصص المطلوب في شغل الوظيفة. وشدد على ضرورة مشاركة القطاع الخاص في مشروع المسار الوظيفي مع الجامعات السعودية ليتم توظيف الشباب بعد فترة تدريبية مكثفة بحيث يكون المواطن إضافة إيجابية للشركة.

أسواق الخضار
طالب المحمدي بضرورة سعودة مبيعات سوق الخضار بنسبة 100% خلال سنة لكي يعطى صاحب العمل فرصة لتوظيف السعوديين والاستغناء عن الأجنبي، لأن القطاع يتعلق بالأمن الغذائي للمجتمع، ويجب أن يكون بيد السعوديين، مضيفا أن توطين قطاع الاتصالات تمكن من القضاء على التستر التجاري في السوق.
استفزاز السعوديين
استفز عدد من المؤسسات والشركات السعوديين مؤخرا من خلال تعيين مديرين ومستشارين من العنصر الأجنبي دون الإعلان عن تلك الوظائف أو إتاحة الفرصة للسعوديين للمنافسة على الوظيفة الشاغرة، الأمر الذي استفز الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» لتفتح تحقيقا في استعانة شركة الخطوط الجوية السعودية مؤخرا باللبنانية كريتسي سركيس لشغل مديرة العلاقات العامة والإعلام داخل منظومتها.
وتفاعلت الهيئة مع بلاغات عدد من المواطنين عبر موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» ممن تذمروا من قرار الشركة وعدم إتاحتها الفرصة للكوادر الوطنية بدلا من الاستعانة بأجنبية، بالتأكيد على تحويلها الموضوع للوحدة المختصة في الهيئة لإجراء اللازم حياله.
إعداد القيادات الوطنية
أكد المتحدث الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أبا الخيل لـ«الوطن» أن وزارته قصرت عددا من الوظائف على السعوديين، وأنه سيتم توطين عدة وظائف أخرى وفق مراحل. كما أن الوزارة هيأت الفرص للمنشآت والسعوديين للعمل في الوظائف القيادية، ولديها برامج لتدريب عدد من السعوديين في الوظائف القيادية، وأن الوزارة أيضا لديها برنامج في التحول الوطني لإعداد القيادات الوطنية من أجل خلق قيادات وطنية في قطاعات محددة.

توقيف كفيل عاملة معنفة في نجران

المصدر: جريدة الوطن الخميس 26 جماد أول 1438هـ - 23 فبراير 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=294875&CategoryID=3

نجران: بدر عون
أوقفت الجهات الأمنية بمنطقة نجران كفيل عاملة منزلية معنفة، عقب تداول مقطع فيديو يظهر وجود آثار للضرب على وجهها.
وأوضح المتحدث الرسمي لشرطة منطقة نجران، النقيب عبدالله محمد العشوي لـ«الوطن»، أنه «إشارة إلى المقطع المتداول حول العاملة المنزلية التي تعرضت للضرب من كفيلها، باشر مركز شرطة حي الفهد بمنطقة نجران الحالة، وتم إحضار الكفيل واستجوابه، وأودع التوقيف، وأُحيلت أوراق القضية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام بحكم الاختصاص.«
وقال المدير العام لفرع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بمنطقة نجران عبدالله محمد الدوسري، «في مثل تلك الحالات يتم تحويل العاملة المنزلية إلى دار الإيواء لحين اكتمال قضيتها في الجهات الأمنية.«
وتشير مصادر «الوطن» إلى أن «العاملة المعنفة تلقت العلاجات اللازمة بمستشفى الملك خالد بمنطقة نجران، وغادرت المستشفى.«

حساب المواطن.. ملآذ مالي لإعانات الأسر

المصدر: جريدة الرياض الخميس 26 جماد أول 1438هـ - 23 فبراير 2017م
http://www.alriyadh.com/1573135

طلعت بن زكي حافظ

برنامج حساب المواطن، يُعد فكرة ذكية من الحكومة السعودية لتخفيف العبء المالي عن كاهل المواطنين، نتيجة لما تسببت فيه تعديل أسعار بعض المنتجات والسلع والخدمات في المرحلة الأولى في عام 2016، من ارتفاع مبدئي في الأسعار.

ويأتي إقرار برنامج حساب المواطن، بغية التخفيف من حدة التأثيرات المالية السلبية المتوقعة على الأسر من ذوي الدخول المنخفضة، نتيجة للإصلاحات المالية والاقتصادية التي اعتمدتها الدولة للفترة 2017 – 2020 سواء أكانت تلك التأثيرات مباشرة أم غير مباشرة، والتي من بينها التعديلات الأخيرة في أسعار منتجات الطاقة والمياه، والتي تسببت في حدوث تغير جذري في تكاليف تلك المنتجات لدى الأسر وفي تكلفة المعيشة كذلك، ويتوقع أن يكون الأثر مضاعفاً في حال تطبيق الحكومة في تسعيرها لمنتجات الطاقة لما يعرف بالمرجعيات والمؤشرات الدولية، كونها أضعاف مضاعفة لما هو عليه واقع الحال في المملكة.

وإلى جانب التخفيف من وطأة الآثار المالية الناجمة عن تلك الإصلاحات على ذوي الدخول المنخفضة من المواطنين، فإن برنامج حساب المواطن، يُعد تطويرا شاملا لنظام يُمكن من خلاله رفع كفاءة توجيه المنافع والدعم الحكومي المقدم للمواطنين إلى الأكثر استحقاقاً خلاف ما كان يُعمل به في السابق بتوجيه الدعم لكافة شرائح المواطنين، بصرف النظر عن أحقية وعدالة هذا الدعم، إذ تشير المعلومات إلى أن الدعم الذي تقدمه الحكومة للمواطنين والذي يربو على 500 مليار سنوياً، يذهب إلى نحو 70 في المئة من غير المستحقين له .

لعله من المهم الإشارة إلى أن برنامج حساب المواطن قد تم تصميمه بشكلٍ يحاكي أفضل الممارسات الدولية International Best Practices الناجحة، هذا بالإضافة إلى الاعتماد على برامج وطنية مماثلة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن يكون البدل المالي نقداً ويصرف بشكل مباشر للأسر السعودية؛ لمنحهم حرية الاختيار سواء بين الإنفاق أم الادخار. هذا بالإضافة إلى أن البدل سيصرف للأسر قبل تطبيق أي إصلاحات هيكلية تمسهم بغرض إتاحة الفرصة لهم للتخطيط والاستعداد المسبق للتغيير.

إن فكرة حساب المواطن جاءت في ظروف مالية مواتية في ظل برامج الإصلاح المالية التي تنفذها الدولة، والتي وكما أشرت يتوقع لها أن تُشكل أعباء مالية إضافية على الأسر، وبالذات من ذوى الدخول المنخفضة، وبالتالي فإن حساب المواطن يتوقع أن يكون له مردود إيجابي على تلك الأسر، بما سيحدثه من استقرار مالي قد يساعد على الإنفاق الرشيد والمتعقل وفي نفس الوقت على الادخار وتنمية المدخرات والثروات الشخصية عبر الوقت، إضافة إلى تمكين الدولة من تطبيق ما يعرف بالدعم الذكي.

المرأة وتسلسل ولاية الأمر

المصدر: جريدة المدينة الخميس 26 جماد أول 1438هـ - 23 فبراير 2017م
http://www.al-madina.com/article/510457

لمياء باعشن

ما زلتُ احتفظُ باستمارة عبَّأتُها للدِّراسة بالجامعة، لكنِّي لم أوقِّع عليها، بلْ ذيَّلها والدي بتوقيعه؛ لكي تُقبل أوراقي مهما كانت نتيجتي في الثانويَّة. وحين سافرتُ للدِّراسة في أمريكا، لم تقبل الجامعة هناك توقيع شخص غيري على أوراق طلب التحاقي بها: لأوَّل مرَّة كان توقيعي معتمدًا، وكنتُ أنا مُلزمةً به كفردٍ مستقلٍّ، لأوَّل مرَّة شعرتُ بمسؤوليَّتي تجاه نفسي، إنسانة كاملة الأهليَّة.

حين عملتُ كوكيلةٍ للقبول والتسجيل في الجامعة، بعد سنين، عدتُ لاستقبال طلبات الالتحاق من الطالبات المستجدَّات، وكان الشرط ما زال قائمًا: توقيع ولي الأمر بالموافقة على الدِّراسة. وأكثر ما أحزنني هو أنَّ زوجَ أيِّ طالبة كان له الحقُّ أنْ يسحبَ ملفَّها، ويطوي قيدَها خلال دراستها مهما كانت متميِّزة. في مقابل موافقة ولي الأمر هناك دائمًا احتمال رفض ولي الأمر، وهو حقٌّ يمارسه دون شرط أو قيد، ولا يتمثَّل في منح المرأة بركاته، أو منعها في موقف واحد، بل هو حقٌّ يضمن له التحكُّم بها باستمرار، ففي سبيل إرضائه، والحصول على موافقته تضطر المرأة إلى الانحناء والمساومة، والحرص على عدم إغضابه، أو تعكير مزاجه، فهي تعلم من كل موقف في مسيرة حياتها أنَّ هذا الوليَّ يتحكَّم في مصيرها بكلمةٍ أو بتوقيع، بصمتٍ أو بإهمالٍ.

حين كانت بطاقة الهويَّة الوطنيَّة مرتبطةً بموافقته، لم تحصل عليها إلاَّ قلة من النساء، كان الوليُّ معارضًا ليس حرصًا على المرأة، لكن خوفًا من نقص سلطاته عليها. لم تصبح الهويَّة حقًّا للمرأة دون حاجة لموافقة ولي الأمر إلاَّ لدوافع أمنيَّة بعد أن وصل الاستغلال مداه، وبعد أن ضاعت الحقوق، وتفشى تزوير حضورها تحت الأغطية السوداء، بلا وجه، ولا بصمة، ولا إمكانيَّة للتحقق من هويَّتها. في جواز سفر قديم لعمة والدي، بلا صورة، خلت خانات الأوصاف من أيِّ إشارة إليها، وكان كافيًا أن تكون: «امرأة معفاة من الوصف.«

في وقتنا الحاضر يمكن للمرأة أنْ تحصلَ على بطاقة الهويَّة الوطنيَّة بسهولة، لكنَّها حين تريدُ إصدار جواز سفر، أو تجديده، أو تصريحًا بالسفر، تنحدر لوضعها السابق: صفر بحاجة إلى ولي أمر يحمل عن كاهلها مسؤوليَّة نفسها. ولو كانت الأوضاع مثاليَّة لهان الأمر، فالفتاة حين تكون في حمى والدها الحنون، قد لا تتأفَّف كثيرًا، ولن يضرها هذا الوضع إنْ كان لها زوجٌ كريمٌ لا يتنقصُ من قدرها، ولا يُعقِّدُ أمورها، لكن أن تصبح كسقط المتاع يُلقي بها هذا ليتلقَّاها ذاك، فهذه هي حالة الضيق والاختناق بعينها.

تنتقل ملكيَّة المرأة من الأب إلى الزوج، ومن الأخ إلى الأبناء، ومن العم إلى أولاده، ومن الأجداد إلى الأحفاد، ومن الأقرب إلى الأبعد، المهم أنَّ هناك رجلاً يتملَّك ناصيتها، ويتحكَّم في كلِّ شؤونها. ولي الأمر هو شخص يضع النظام أمر المرأة بيده، ويجرِّدها من قدرتها على إدارة خصوصيَّات حياتها، مادام بيده صكُّ الولاية. في كثير من الأحيان تبحث المرأة في أماكن لم تزرها قط، وبين وجوه لم ترها في عمرها عن رجل آل إليه أمرها، غريب عنها تمامًا يتحوَّل إلى مسؤول عن أدقِّ تفاصيل حياتها، وهي وحظها.

تمتدُّ سلسلة العصَبة الذكوريَّة من الأب لتصل إلى رجال المجتمع وقوانينه. حين يعترض رجل في المجتمع على تعبير حريَّة المرأة فهو لا يعترف بالتعبير المضاد لتلك الحريَّة، وحين يردد مقولة نحن لا نرضى بقيادة السيَّارة لنسائنا، فهو لا يقصد نساءه هو فقط، بل كل النساء حتَّى وأولياء أمورهنَّ قد ارتضوها لهنَّ. قد تتولَّى المرأة أمر الشورى، وأمر التعليم، وأمور المصارف والأسواق الماليَّة، لكنَّها تظلُّ عاجزةً عن تولِّي أمرها الخاص بها.

كاريكاتير

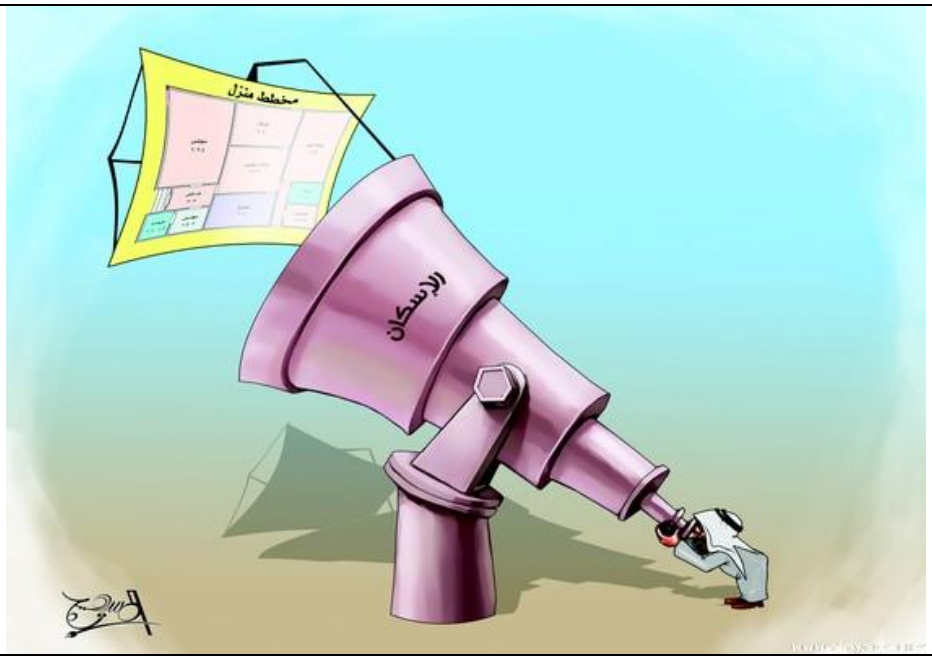

المصدر: جريدة الرياض
الخميس 26 جماد أول 1438هـ - 23 فبراير 2017م

http://www.alriyadh.com/1573198

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 26 جماد أول 1438هـ - 23 فبراير 2017م

http://okaz.com.sa/article/1529351